قطنا غير راض عن غرف الزراعة.. وغرف الزراعة تطالب بمداهمة مستودعات الأعلاف أسوة بتجار الزيت

وزير الزراعة: ربط المستوردين مع المربين والتوصل إلى صيغة فيها مصلحة القطاع

مدير غرفة اللاذقية: لا داعي لوجودنا إن كنتم ترون أننا لا نقوم بمهامنا

هناء غانم

لم يخل اجتماع وزير الزراعة مع اتحاد غرف الزراعة من العتب المتبادل، على مبدأ أن «الاختلاف في وجهات النظر لا يفسد للودّ قضية».

وخلال الاجتماع أشار الوزير قطنا إلى أن غرف الزراعة شريك حقيقي للحكومة في اتخاذ القرارات والمهم تحديد كيفية العمل بشكل مشترك لتقديم وتوفير مستلزمات الإنتاج والتوصل مع تجار العلف إلى صيغة مناسبة لتجاوز صعوبات المرحلة الراهنة.

وزير الزراعة كان صريحاً مع رؤساء الغرف مؤكداً أنه لا يوجد تفاعل حقيقي مع الوزارة وطلب منهم معرفة ماذا قدموا من أعمال وما دورهم في تطوير القطاع الزراعي؟ مؤكداً أهمية وضع رؤية لعمل اتحاد غرف الزراعة للتصدي للتحديات التي تواجه تأمين مستلزمات الإنتاج من الأسمدة والأعلاف والجرارات وغيرها، وكيف يمكن أن تتدخل هذه الغرف من خلال اللجان المشكلة لدعم المنتجين الزراعيين ولدعم مربي الثروة الحيوانية وخاصة أن هناك صعوبات كبيرة حالياً في تأمين الأعلاف وتأمين الأسمدة نتيجة الأوضاع العالمية ونتيجة الحصار المفروض على سورية.

والعمل على تقديم الطروحات والمقترحات المطلوبة لتعديل أي تشريع أو قانون يحد من تأمين مستلزمات الإنتاج لتعديله ولو بقرارات استثنائية تخدم المرحلة الراهنة وتدعم العملية الإنتاجية في تأمين ما يلزم لحماية الثروة النباتية والحيوانية من أية أضرار نتيجة الظروف الراهنة.

الوزير دعا رؤساء الغرف إلى ضرورة العمل الجاد خاصة في ظل الظروف الأخيرة التي أدت إلى الارتفاع المخيف للأسعار على مستوى العالم وصعوبة الشحن وشح المواد، وبين أنه على الغرف الزراعية أن تأخذ دورها في ذلك لافتاً إلى أن العالم مقدم على أزمة غذائية وهناك دول عديدة تلجأ حالياً إلى تأمين الاحتياطي الاستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي.

وأكد قطنا أن الحكومة تعطي الدعم الزراعي بأشكاله الأولوية لتحافظ على الفلاح وعلى استقرار الريف وتأمين احتياجاته ومعالجة مشاكل قطاع الثروة الحيوانية والدواجن الذي يعتبر البديل «لمادة البروتين» اليوم أمام ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء والعمل لتأمين استقرار القطاع الزراعي كله لافتاً إلى ضرورة استثمار كل الفرص الاستثمارية الموجودة لدينا.

سجلات

بدوره رئيس اتحاد الغرف الزراعية السورية محمد كشتو قال: إن الاختلاف في وجهات النظر لا تفسد للود قضية وحتى تتفاعل مع الفعاليات الزراعية والمنشآت والشركات يجب أن يكون لدينا قرار تنظيمي لوجودنا بالغرف الزراعية وإشراكنا في جميع اللجان وأضاف: عندما لا تكون أعضاء بالغرف لا أحد يتجاوب معنا.

كشتو بين أن هناك العديد من الإجراءات الحكومية الخاصة بغرف الزراعة لابد من تعديلها خطوة بخطوة حتى نستطيع أن نلبي طموحات الحكومة والوزارة ونلبي طموحاتنا نحن أيضاً لأننا أيضاً غير راضين عن أنفسنا. مشيراً إلى أن التاجر يطلب منه سجل تجاري والفلاح يطلب منه سجل تجاري وهذا يعتبر خطأ، لماذا إذاً لا يتم إلزام كل المنشآت أيضاً بالانتساب إلى غرف الزراعة؟!

كشتو بين أنه يتم العمل حالياً لتأمين كل مستلزمات الإنتاج حيث تم طرح إيجاد بدائل والعمل على الأسمدة العضوية وخاصة مع صعوبة استيراد الأسمدة الكيماوية، والانتقال لثقافة استهلاك جديدة للتخفيف من فاتورة الاستيراد وتحسين الإنتاج المحلي وتعزيز مخازين المحاصيل الرئيسية كالحمص والفول والعدس والبطاطا، مشيراً إلى دور مؤسسات التدخل الإيجابي في عملية التسويق والتخزين، إضافة للجانب التنظيمي الذي يخص عمل الغرف وتطوير قانون الغرف الزراعية، والسجل الزراعي للانتقال بالعملية الزراعية لتكون اقتصادية وتنموية أكثر، لافتاً إلى أنه سيتم اللقاء مع الفعاليات التجارية لتأمين الأعلاف ومستلزمات الإنتاج لو «بالمونة أو المحبة».

وأشار إلى أن الشغل الشاغل اليوم هو القمح مطالباً بضرورة وضع تسعيرة مجزية للقمح هذا العام، لافتاً إلى أن منع تصدير البقوليات أدى إلى فجوة بين السعر لدى المنتج وبالأسواق لافتاً إلى إمكانية أن تقوم وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك باستجرار كميات الحمص والعدس والفول وحتى البطاطا لتكون مخزوناً استراتيجياً.

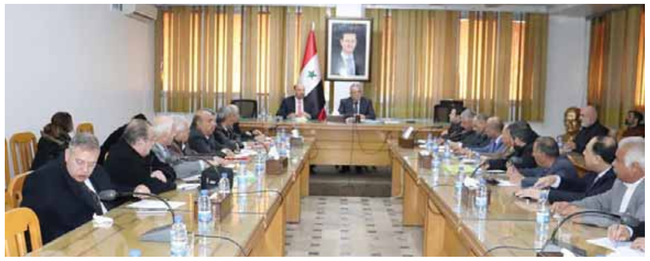

تحذر من تهريب الأغنام!

وحذر رئيسي غرفتي دير الزور والحسكة من تهريب الأغنام خارج سورية والعمل فوراً على إيجاد آلية رادعة لضبط هذا الموضوع بأي وسيلة واتفق البعض على ضرورة تعديل القوانين والتشريعات التي عفا عليها الزمن.

بدوره رئيس لجنة الدواجن في اتحاد غرف الزراعة بين أن الأعلاف وضعها سيئ جداً والمستقبل لا يبشر بالخير واقترح ضرورة أن يتم التوجيه لزراعة الذرة الصفراء والصويا وزيادة المقنن العلفي الأمر الذي حسمه الوزير بأنه «لا يوجد أي إمكانية حالياً».

وأشار البعض إلى ضرورة «مداهمة» تجار ومحتكري مادة العلف كما حدث مع تجار الزيت مؤكدين أن المستودعات معروفة.

الوزير أشار إلى إمكانية ربط المستودرين مع المربين والتشبيك معهم من خلال غرف الزراعة والاجتماع مع مستوردي الأعلاف والتوصل إلى صيغة معهم «بالمونة بالمحبة وبأي طريقة كانت لما فيه مصلحة القطاع».

رئيس غرفة زراعة اللاذقية خاطب وزير الزراعة قائلاً: أنتم وجدتم أننا لا نقوم بمهامنا فلا داعي لوجودنا «وعليكم أن تلغوا غرف الزراعة» أو أن يتم دمج الغرف الثلاث من صناعة وزراعة وتجارة، فنحن كرؤساء غرف نحتاج إلى أرضية وإلى قوانين وخاصة أن القانون الذي نعمل به حالياً «ضعيف ومتعثر وباطل ويخضع لأهواء ورغبات التجار».

وأشار البعض إلى ضرورة تخفيض الرسوم على المواد وتسديد الديون الزراعية الموجودة لوزارة الكهرباء.

---

٣٠ بالمئة ارتفاع أونصة الذهب منذ بداية العام لتصل إلى ٨ ملايين ليرة

غرام الذهب يسجل ٢١٠ آلاف ليرة.. وجزماتي لـ«الوطن»: لا يمكن التنبؤ بمؤشر الأسعار ونتوقع تحسن المبيعات في عيد الأم

علي محمود سليمان

ارتفعت أسعار الذهب أمس في السوق المحلية ثلاثة آلاف ليرة للغرام عيار ٢١ مع ارتفاع الأونصة عالمياً وذلك على خلفية التوترات الدولية بشأن العملية العسكرية الروسية الخاصة لحماية دونباس.

وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصاغة وصنع المجوهرات بدمشق أمس سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ٢١٠ آلاف ليرة سورية وسعر شراء ٢٠٩٥٠٠ ليرة في حين بلغ الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ١٨٠٠٠٠ ليرة وسعر شراء ١٧٩٥٠٠ ليرة.

وشهدت مؤشرات أسعار الذهب ارتفاعاً متتالياً في الأسواق المحلية نتيجة تأثرها بالارتفاع العالمي لسعر الأونصة الذهبية، التي بدورها تتأثر بزيادة الطلب على الذهب نتيجة إقبال الشركات العالمية التي تمتلك سيولة نقدية لتحويل أصولها المالية وأرباحها إلى الذهب لكونه «الملاذ الآمن» في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية بسبب العملية العسكرية في أوكرانيا والعقوبات التي تفرض على روسيا.

وقد سجل الذهب ارتفاعاً في أسعاره العالمية بحوالي ١٣ بالمئة منذ بداية العام الحالي حيث بدأ العام بسعر ١٧٦٠ دولاراً للأونصة الذهبية فيما وصل سعره يوم أمس إلى ٢٠٣٠ دولاراً مع تقلبات مستمرة وبشكل يومي.

هذا الارتفاع العالمي واكبه ارتفاع بأسعار الذهب محلياً لتصل نسبة الارتفاع منذ بداية العام وحتى تاريخه لحوالي ١٤ بالمئة، حيث كان سعر غرام الذهب عيار /٢١/ في بداية العام ١٧٩ ألف ليرة سورية، فيما سجل يوم أمس ٢١٠ آلاف ليرة سورية، وكذلك الأمر بالنسبة لغرام الذهب عيار /١٨/ فقد سجل بداية العام سعراً بـ١٥٣,٤ ألف ليرة سورية وفي يوم أمس كان سعره ١٨٠ ألف ليرة سورية لتكون نسبة الارتفاع أيضاً ١٤ بالمئة.

وفي هذا السياق تحدث رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق غسان جزماتي لـ«الوطن» بأن المتغيرات الاقتصادية العالمية تلعب دوراً كبيراً باتجاه مؤشر أسعار الذهب عالمياً وبالتالي محلياً، ولا يمكن التنبؤ بحركة مؤشر أسعار الذهب في الفترة القادمة نتيجة عدم وجود استقرار في الاقتصاد العالمي، ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الذهب لكونه الملاذ الآمن في مثل ظروف كهذه.

وأشار جزماتي إلى أن حركة مبيع الذهب في الأسواق المحلية تعتبر فوق متوسط المبيع اليومي لمثل هذه الفترة من العام وذلك نتيجة إقبال الناس على شراء الذهب في ظل المخاوف من استمرار ارتفاع سعره، كما أن أصحاب الأصول المالية يسعون لتبديل مدخراتهم المالية بالذهب، ومن تتوفر لديهم سيولة نقدية نتيجة عمليات بيع العقارات والسيارات يتجهون لتحويلها إلى ذهب للحفاظ على قيمة أموالهم.

جزماتي بيّن أن الإقبال حالياً متنوع ما بين المصاغ الذهبية والحلي وذهب الادخار من ليرات وأونصات ذهبية، حيث يقبل أصحاب السيولة المالية على شراء ذهب الادخار، على الرغم من أن سعر الليرة الذهبية السورية ارتفع بمعدل ٢٥ بالمئة عن بداية العام حيث كان سعرها ١,٣ مليون ليرة سورية وقد وصل يوم أمس إلى ١,٧٥٠ مليون ليرة سورية، وبالنسبة للأونصة الذهبية السورية فقد ارتفع سعرها بنسبة ٣٠ بالمئة من سعر ٥,٦ ملايين ليرة سورية ببداية العام حتى سعر ٨ ملايين ليرة سورية حسب نشرة أسعار يوم أمس.

وبيّن رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات أن الشهر الحالي يعتبر من المواسم المهمة لأصحاب محال الذهب والصاغة لوجود عيد الأم وهو من أقوى الأعياد في مبيعات الذهب، ويأمل الصاغة تحسن حركة المبيع في هذا العيد، وقد بدؤوا بعرض مصوغاتهم الذهبية على واجهات محالهم، مع العلم بأن كل الذهب الموجود حالياً في الأسواق هو من الذهب المستعمل والذي يشتريه الصاغة من الزبائن ويعيدون صياغته لطرح أشكال جديدة من الحلي والمصاغ، وذلك نتيجة عدم دخول أي غرام ذهب خام إلى البلد منذ بداية أزمة فيروس كورونا، بينما تصل إلى الأسواق كمية ٢٠ كيلو غراماً من الذهب الكسر قادمة من القاشلي كل أسبوعين وتستبدل بالذهب المشغول من حلي ومصاغ.

ما تأثير الأزمة الأوكرانية على سوق العقارات؟

الجلالي لـ«الوطن»: جمود في حركة البيع والشراء وزيادة أسعار مواد البناء والإكساء

رامز محفوظ

كشف الخبير في الاقتصاد الدكتور محمد الجلالي في تصريح لـ«الوطن» أنه ونتيجة للعملية العسكرية في أوكرانيا حصل ارتفاع بأسعار النفط ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الشحن عالمياً للمواد المستوردة بنسبة تقارب ٣٠ بالمئة إضافة لتكاليف التأمين وهذه التكاليف انعكست على أسعار المواد المستوردة في سورية، وهذا ترافق مع تذبذب سعر الصرف في السوق السوداء خلال الأسبوعين الماضيين ما أدى إلى ارتفاع أسعار مواد البناء والإكساء.

الجلالي بيّن أن معظم مواد الإكساء في سورية هي من المواد المستوردة وارتفعت أسعارها مؤخراً مع بدء العملية العسكرية وارتفاع سعر الصرف في السوق السوداء بنسبة تقارب ٢٠ بالمئة حيث ارتفع سعر طن الحديد بحدود ٥٠٠ ألف ليرة وأصبح سعر الطن بـ٣,٩ ملايين ليرة بعد أن كان بحدود ٣,٤ ملايين، مبيناً أن تجار مواد الاكساء يلجؤون حالياً لاحتكار هذه المواد وطرحها في السوق بكميات قليلة كما يحدث بالنسبة للمواد الغذائية بهدف بيعها بسعر زائد.

وبالنسبة للبيتون أوضح الجلالي أن مكوناته من المواد المنتجة محلياً وليست من المواد المستوردة وبالرغم من عدم تأثير العملية العسكرية على سعره باعتبار أن مكوناته ليست من المواد المستوردة إلا أن سعر المتر المكعب منه ارتفع منذ فترة وجيزة لكن بنسبة ٥ بالمئة وأصبح سعر المتر المكعب بحدود ٢٣٠ ألف ليرة.

ولفت إلى أن أسعار مواد البناء والإكساء ارتفعت في ولم تتحسن، مشيراً إلى أن المشكلة بالنسبة لحركة بيع العقارات هي الطلب الذي مازال ضعيفاً باعتباره الإسمنت بشكل كبير.

وأشار إلى أوكرانيا تعتبر من الدول المصدرة للحديد وسورية كانت تستورد الحديد منها قبل الحرب الإرهابية عليها، وخلال السنوات الماضية توقفت عن استيراده منها وتوجهت نحو إيران إضافة إلى مصر، أما بخصوص مواد الإكساء فمعظمها يتم استيرادها من الصين والهند.

وعن تأثر أسعار العقارات في سورية بالأزمة الأوكرانية أكد الجلالي أن أسعارها مستقرة حالياً ولم تتأثر بالأزمة على الرغم من ارتفاع أسعار مواد البناء والإكساء وحركة البيع والشراء على حالها مرتفعة مقارنة بالدخل، لافتاً إلى أن الوضع الحالي بالنسبة لحركة البيع مستمر ما دامت الظروف الراهنة على ما هي عليه.

وأوضح أن عرض العقارات في سورية بحالة جمود بشكل عام ولم يزدد إذ إن هناك عقارات تباع بشكل مستمر ولن تتوقف لكن بغرض التبديل بعقار آخر، مشيراً إلى وجود أسواق للعقارات وليس سوقاً واحداً، وأكد أن الاستثمار العقاري بشكل عام أي تزويد السوق بوحدات سكنية جديدة يتراجع بسبب عدم وجود التمويل الكافي من تجار العقارات الذين لا يخاطرون ويستثمرون أموالهم في البناء خوفاً من عدم القدرة على بيعها، مضيفاً: في حال لم يزدد المتوفر بوحدات سكنية جديدة ومناسبة ستبقى الأسعار مرتفعة مقارنة بالدخل، لافتاً إلى أن الوضع الحالي بالنسبة لحركة البيع مستمر ما دامت الظروف الراهنة مستمرة.

وبخصوص أسعار العقارات في سورية مقارنة مع أسعارها في دول الجوار بيّن الجلالي أن سوق العقارات في سورية يختلف عن سوق العقارات في دول الجوار فعلى سبيل المثال في الأردن أو لبنان نرى أن ظاهرة العشوائيات أقل من سورية وبالتالي فإن أسعار العقارات في هذه الدول أكثر استقراراً وتناغماً من سورية التي يلحظ فيها أحياناً وجود مسكنين أحدهما منظم وآخر عشوائي في منطقة واحدة مثل المزة على سبيل المثال حيث يكون سعر المسكن المنظم أغلى بعشرة أمثال العشوائي على الرغم من أن التكاليف للمسكنين متقاربة وهذا الأمر لا يمكن أن نراه في دول الجوار.

نقيب الأطباء البيطريين في السويداء يدق ناقوس خطر أزمة في تأمين اللحوم والحليب ومشتقاته

بكري لـ«الوطن»: الابتزاز عنوان بازار المواشي والتجار يشترون المواشي لتهريبها خارجاً

عبير صيموعة

بيّن رئيس فرع نقابة الأطباء البيطريين في السويداء الدكتور وائل بكري أن ارتفاع أسعار الأعلاف أوقع مربي الثروة الحيوانية في قبضة التجار والسماسرة، موضحاً أن عجز المربين عن تأمين الأعلاف بالكميات المطلوبة لقطعان مواشيهم دفعهم إلى اللجوء إلى بيع قسم منها في سوق المواشي، وجعلهم تحت رحمة التجار الذين فرضوا أسعاراً وصفها بالمبتزة، مستغلين حاجة المربين للسيولة المالية لتأمين متطلبات باقي القطيع فضلاً عن حاجتهم الماسة لتأمين المتطلبات المعيشية لأفراد أسرهم جراء الغلاء الفاحش الذي طرأ على جميع المواد الغذائية.

وأوضح بكري أن الابتزاز كان عنوان بازار سوق بيع المواشي أمس في المحافظة حيث لم يتم دفع أكثر من ١٢٥ ألف ليرة للرأس الواحد من الأغنام، مؤكداً التفاوت الكبير وغير المبرر بين سعر الرأس الحي المعد للبيع وبين سعر كيلو اللحم لدى القصابين حيث لم يؤد انخفاض أسعار الرأس الحي من المواشي إلى انخفاض سعر اللحوم.

وأبدى بكري تخوفه من الواقع الذي آلت إليه أسواق المواشي والذي يمكن أن يدفع بالضرورة إلى قيام السماسرة بجمع المواشي وتهريبها خارج المحافظة ومن ثم خارج القطر مستغلين اضطرار المربين لبيع قطعانهم بسبب النقص في الأعلاف وعدم قدرة المراعي على تأمين الغذاء لتسمين المواشي، مؤكداً أن البيع سيخلق أزمة كبيرة في تأمين اللحوم الحمراء للأسواق فضلاً عن أنه سيخلق كارثة بقضية تأمين حليب الأغنام ومشتقاته في القادم من الأيام سواء من الألبان أم الأجبان والسمن الحيواني.

كما أشار بكري إلى توقف مسالخ الفروج أمس عن عمليات الذبح جراء عدم وجود الفروج الحي والذي يعود إلى إحجام كثير من المربين عن عمليات التربية بسبب غلاء الأعلاف واحتكار التجار الموردين للمادة إضافة إلى غلاء باقي مستلزمات العملية من محروقات وأدوية وصوص التربية.

بدوره المشرف وصاحب عدد من مداجن تربية الفروج وعضو مجلس النقابة في المحافظة الدكتور البيطري رسلان رسلان أكد لـ«الوطن» أن قطاع الدواجن يواجه كارثة حقيقية بسبب نقص الأعلاف الذي يعود إلى العملية العسكرية في أوكرانيا بالدرجة الأولى لأن روسيا تعتبر المصدر الرئيسي لتوريد الأعلاف إلى البلاد يضاف إليها احتكار المستوردين للمادة وحجزها في مستودعاتهم بهدف رفع أسعارها فضلاً عن قيام المؤسسة العامة للأعلاف التي من المفترض أن تكون صمام الأمان للمربين بتوقيف بيع المقنن العلفي للمربين من الدورة العلفية المتضمنة الذرة والصويا بحجة الإعلان عن متاقصة لشراء ١٠٠ ألف طن من الذرة والشعير وفول الصويا الأمر الذي يؤكد بالضرورة ارتفاع أسعارها كما سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع سعر الفروج الحي، مبيناً أن السويداء هي المحافظة الوحيدة التي لم تحصل على مخصصاتها من الدورة العلفية السابقة حتى هذا التاريخ رغم وجودها في مستودعات دمشق.

وبيّن رسلان أن المربي يعتبر الخاسر الأكبر في حلقة الإنتاج، والتاجر هو الرابح الوحيد إذ لا يتجاوز سعر الكيلو الفروج الحي في المداجن ٧٢٠٠ ليرة بينما يصل سعره لدى محال البيع إلى ١٠ آلاف ليرة بعد إضافة هامش الربح على أسعار مسالخ الفروج الخاصة في المحافظة.